الأمم المتحدة

اتفاقية مكافحة التصحر

Distr.
GENERAL

ICCD/COP(2)/7
17 November 1998
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأطراف
الدورة الثانية
داكار، ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر - ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨
البند ٦(ح) من جدول الأعمال المؤقت

تشجيع وتعزيز العلاقات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة

التعاون وجوانب التآزر فيما بين اتفاقيات ريو لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

مذكرة أعدتها الأمانة

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا -	نطاق هذه المذكرة	١ - ٢	٣
ثانيا -	مقدمة	٣ - ٧	٣
ثالثا -	المنطق الكامل وراء القيام بمبادرة مشتركة تتعلق بنواحي التآزر	٨ - ٩	٤
رابعا -	الروابط العلمية والتقنية فيما بين القضايا التي تتناولها اتفاقيات ريو	١٠ - ١٩	٦
	ألف - التصحر والتنوع البيولوجي	١١ - ١٥	٦

المحتويات (تابع)

		الفقـــــرات	الصفحة
رابعا -	باء- تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر (تابع)	١٦ - ١٩	٧
خامسا -	مجالات للتعاون المؤسسي من أجل استكشاف نواحي التآزر فيما بين اتفاقيات ريو	٢٠ - ٣٢	٨
سادسا -	الخطوات المنتظرة: أولويات وطرائق تعزيز التعاون فيما بين اتفاقيات ريو بما يتفق مع عمليات تنفيذها الفعال	٣٣ - ٣٧	١٢

أولا - نطاق هذه المذكرة

١- تتناول هذه الوثيقة التقدم المتصل بتنفيذ المقرر ١٣/م أ-١ الذي طلب فيه من رئيس الأمانة المؤقتة تقديم تقرير عن تنفيذه إلى الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف. كما تهدف هذه الوثيقة إلى اقتراح سبل إضافية لتعزيز التعاون فيما بين الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (مؤتمر ريو) أو كنتيجة لهذا المؤتمر، فضلا عن سائر الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة وذات الصلة بالجهد العالمي المبذول لمكافحة التصحر[١].

٢- يرد في المقدمة وفي الفصل الثالث وصف موجز للولاية وللمنطق الكامن وراء استكشاف المزيد من أوجه التآزر القائمة بين اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وسائر الاتفاقيات ذات الصلة، ولا سيما، اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة. كما تتضمن معلومات عن الأنشطة المحددة التي اضطلعت بها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في هذا الصدد. ويتصدى الفصل الرابع للروابط العلمية والتقنية بين التصحر والتنوع البيولوجي وتغير المناخ. ويستعرض الفصل الخامس المجالات الرئيسية للتآزر فيما بين اتفاقيات ريو. ويقترح الفصل الأخير خطوات إضافية يمكن أن تتخذ لتعزيز التعاون فيما بين أمانات الاتفاقيات مع المضي قدما في التنفيذ الكفؤ لكل اتفاقية. وقد تولت أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إعداد هذه المذكرة بدعم ومساهمة من شعبة الطاقة المستدامة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساهمة في متابعة الحلقة العملية التي عقدها برنامج الأمم المتحدة بشأن نواحي التآزر في عام ١٩٩٧ والمشاورات التالية التي عُقدت بين اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ثانيا - مقدمة

٣- تتناول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في مادتها ٨، العلاقة مع الاتفاقيات الأخرى وخاصة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي. وتنص المادة ٨-١ على ما يلي: "تشجع الأطراف تنسيق الأنشطة المضطلع بها بموجب هذه الاتفاقية، وبموجب الاتفاقات الدولية الأخرى ذات الصلة، إذا كانت هي أطرافا فيها، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل تحقيق أقصى فائدة من الأنشطة المضطلع بها بموجب كل اتفاق مع تجنب ازدواج الجهود. وتشجع الأطراف على تنفيذ برامج مشتركة، ولا سيما في ميادين البحث والتدريب والمراقبة المنهجية وجمع وتبادل المعلومات، بقدر ما يمكن أن تسهم هذه الأنشطة في تحقيق أهداف الاتفاقية المعنية".

٤- وطلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ١٣/م أ-١، من رئيس الأمانة المؤقتة "أن يبذل قصارى جهوده لمواصلة تعزيز التعاون مع سائر الاتفاقيات ذات الصلة، ولا سيما اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة بالإضافة إلى سائر الاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة".

٥- وفي الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، أوعزت الأطراف، بموجب المقرر ٢/٤، إلى أمانة هذه الاتفاقية بتحسين نواحي التآزر فيما يخص تبادل المعلومات مع الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالتنوع البيولوجي والمبادرات الدولية الجارية المتعلقة بالمعلومات والمساهمة في تحقيق الاتساق بين إدارة المعلومات في المعاهدات الأخرى، ومواصلة مناقشة إمكانيات النهج المشتركة والمتسقة مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. بالإضافة إلى ذلك، أكد المؤتمر، في مقرره ٧/٤ على وجوب توطيد التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بغية النهوض بالتنفيذ الكفؤ لاتفاقية التنوع البيولوجي. وأخيرا، أكد مجددا في المقرر ١٥/٤ أهمية الأنشطة المتداعمة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي والأنشطة المضطلع بها في إطار سائر الاتفاقيات والعمليات والمؤسسات ذات الصلة بتحقيق أهداف الاتفاقية، مع تجنب ازدواج الجهود الذي لا موجب له.

٦- بالإضافة إلى ذلك، أعربت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، في دورتها السادسة، عن اهتمامها بتشجيع نواحي التآزر بين اتفاقيات ريو بغية الإسراع بتنفيذها وضمان قيام نهج متكامل على صعيد الجهود الدولية المبذولة لمكافحة المشاكل البيئية العالمية. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧، أوصت الدورة الاستثنائية التاسعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في "البرنامج المتعلق باطراد تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١" الذي وضعته مؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المبرمة في مؤتمر ريو أو كنتيجة لها وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، بأن تتعاون في استكشاف طرق وسبل التعاون فيما بينها للعمل على تقدم التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات.

٧- وفي هذا الصدد، عمدت بالفعل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى إبرام مذكرة تعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي وهي تقوم حاليا بوضع مذكرة تعاون مع أمانة اتفاقية رامسار يتوقع الانتهاء منها في الوقت المناسب ليتم التوقيع عليها في الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر التي ستعقد في داكار. كما انطلقت المناقشات مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والمتوقع إعداد مذكرة مماثلة في أوائل عام ١٩٩٩ حالما تستقر أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في مدينة بون. بالإضافة إلى ذلك، قامت الأمانة المذكورة، واضعة نصب عينيها جوانب التآزر على سبيل الأولوية العليا، بتلبية طلبات تفاوض على مذكرات تفاهم صادرة عن منظمات تعمل هي الأخرى في نفس المجال ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو) ومنظمة الأغذية والزراعة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث ومرفق البيئة العالمية.

ثالثا - المنطق الكامن وراء القيام بمبادرة مشتركة تتعلق بنواحي التآزر

٨- إن المنطق الكامن وراء تشجيع وتعزيز نواحي التآزر فيما بين اتفاقيات ريو المتعلقة بالتنمية المستدامة تشمل، في جملة أمور، الحقائق التالية:

(أ) أنها تتشارك في نهج واحد للتنمية المستدامة وهي جزء من عملية مشتركة (مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية) ولها روابط وثيقة بالاستراتيجية العالمية المشتركة؛ وبرنامج العمل للقرن ٢١؛ كما تتشارك اتفاقيات ريو في المبادئ الأساسية نفسها المجسدة في إعلان ريو؛ وبالتالي فإن الاتفاقيات تتسم بالتلاقي في الأهداف الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) المواضيع الثلاثة وثيقة الترابط استنادا إلى أسس إيكولوجية بجانب الأسس الاقتصادية - الاجتماعية والمؤسسية؛ والعديد من السياسات والتدابير المقترحة لتحقيق هدف اتفاقية منها يمكن أيضا أن تسهم في تحقيق أهداف الاتفاقيات الأخرى؛

(ج) غالبا ما ينتمي صانعو السياسات والقرارات المكلفون بتنفيذ الاتفاقيات إلى نفس الوزارة أو الوزارت التي تُعنى بحوافظ وثيقة الصلة فيما بينها؛ وبوسع مبادرة واقعية بشأن التآزر تبرز نواحي الالتقاء فيما بين أهداف الاتفاقيات أن تلقي الضوء على مداولاتها وتسهم في ايجاد سبل فعالة التكلفة وأكثر كفاءة لتحقيق أهداف الاتفاقية وأهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي؛

(د) وأخيرا، تسمح الترتيبات المحدودة والمرنة المتعلقة بأماناتها بالاضطلاع بجهد جماعي سريع وفعال يمكن الاعتماد عليه في عملية ذات توجه طويل الأجل.

٩- وفي هذا السياق، يمكن لمبادرة مشتركة حول التآزر تفيد من الروابط القائمة فيما بين اتفاقيات ريو وتعتمد عليها وتضيف قيمة إلى عملية تنفيذ كل واحدة منها أن تصبح أداة في قيام الشراكات تدريجيا، ووضع النهج المشتركة وتحقيق المزيد من التعاون فيما بين الصكوك الدولية التي تعنى بمواضيع ذات صلة بالتنمية المستدامة. ومن شأن القضايا الرئيسية ذات الصلة بعملية كهذه أن تشمل ما يلي:

(أ) وجوب أن تكون العملية قطرية التوجه وأن يكون هدفها النهائي الواضح هو مساعدة البلدان في جهودها لرسم سياسات للتنمية المستدامة، من قبيل الإدارة المستدامة للأراضي الجافة. وجوب استكشاف الروابط فيما بين الاتفاقيات على صعيد الوكالات الحكومية المعنية.

(ب) ضرورة كفالة التنسيق الملائم، على المستوى العالمي، لجهود واشتراك المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على أن يوضع في الاعتبار نظام الإدارة المواضيعية الذي استحدثه الأمين العام في عام ١٩٩٧ كجزء من عملية إصلاح الأمم المتحدة[٢]؛

(ج) ضرورة زيادة تقصّي الاقتراح الذي تقدم به اجتماع التشاور الأخير للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو[٣] والقائل "بأن الآثار المتولدة عن التآزر فيما بين اتفاقيات ريو يمكن أن تتحقق إلى أقصى حدّ عن طريق اعتماد المشاريع والبرامج دون الإقليمية والإقليمية".

رابعا - الروابط العلمية والتقنية فيما بين القضايا التي تتناولها اتفاقيات ريو[٤]

١٠- يؤثر التصحر في نحو سدس سكان العالم، وفي ٧٠ في المائة من جميع الأراضي الجافة وفي ثلث مجموع المساحة الأرضية في العالم. وإن أجلى أثر ناجم عن التصحر، بالإضافة إلى استشراء الفقر، لهو فقدان ما بين ٣,٥ و٤ ملايين من الهكتارات، كل سنة، من الأراضي التي تُستحدم في الزراعة نتيجة لمختلف عمليات تردي التربة في جميع أنحاء العالم. والتصحر يقود إلى تهجير السكان بسبب تردي النظام الذي هو قوام حياتهم. وهو يؤدي إلى تدني طاقات الإنتاج الغذائي في العالم وتدمير الغطاء النباتي وتناقص العديد من النباتات والمجموعات الحيوانية وانقراض الأجناس في نهاية المطاف. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتسبب التصحر في زيادة الغبار الجوي الذي يمكن أن يغير عندئذ انتشار واستيعاب الإشعاع الشمسي في الجو.

ألف - التصحر والتنوع البيولوجي

١١- هناك ظاهرتان رئيسيتان تتولدان عن التصحر هما تآكل التربة السطحية والتملّح. وتربة الأراضي الجافة عامة ما تكون أقل خصوبة من تربة الأراضي غير الجافة. علاوة على ذلك تتركز أي خصوبة تتميز بها الأراضي الجافة حصرا في التربة السطحية الرقيقة الطبقة. وعندما تتآكل التربة السطحية تخلو التربة التي تقع تحتها من المواد العضوية والمغذيات والبذور. ويحمي الغطاء النباتي التربة السطحية من التآكل بواسطة الماء أو الرياح. وتتآكل التربة السطحية بمفعول (أ) زوال الغطاء النباتي الطبيعي عن طريق مختلف العمليات الطبيعية والبشرية المصدر و(ب) تحويل المراعي إلى أراضي زراعية تكون فيها خاصيات الغطاء النباتي للزراعة متدنية عن خاصيات المراعي الآنفة الذكر. وفور حدوث التآكل يصعب استعادة الغطاء النباتي الطبيعي ولو زالت أسباب التآكل وذلك نظرا لأن التربة السطحية التي تنطوي على مقومات الخصوبة، تكون قد فقدت. وهذه العملية التي يستعصي عكس اتجاهها هي مثال التصحر.

١٢- كما أن تقلص الغطاء النباتي يزيد في البياض - أي الخواص العاكسة لسطح التربة. وفي ظروف محددة يقلّل تزايد البياض من الرطوبة المحلية ويفاقم عمليات التصحر. وبذا فإن الغطاء النباتي هو عامل رئيسي في التصحر. فزواله يؤدي إلى التصحر والتصحر يمنع تجدده.

التنوع البيولوجي والتنوع النباتي والتصحر

١٣- في المراعي، تتمثل "الكائنات الحية" الحرجة في أنواع نباتات الرعي. وتنوّع الأنواع النباتية هذا أمر أساسي لاستدامة تربية المواشي. وعلى سبيل المثال يتطلب حيوان راع غذاءً متوازنا يوفره خليط مناسب من أنواع نباتات الرعي يكفل البقاء للقطيع على مدار السنة. وثانيا، تشتمل قطعان الماشية على العديد من الأنواع - خاصة في الأراضي الجافة، وتختلف فيما بينها في ميولها التغذوية وجميعها تبحث عن العلف في المرعى نفسه. وعليه كلما زاد اختلاف أنواع العلف، ارتفعت ربحية اقتصاد الماشية في الأراضي الجافة. وأخيرا، فإن التنوع القائم ضمن أنواع الرعي غالبا ما يتسم بأهمية حرجة، وقد يكون نوع راع بمفرده منطويا على نوعيات عديدة لكل واحدة خاصياتها المختلفة وفوائدها المتباينة. والمراعي والغطاء

النباتي والماشية تشكل مركبات إيكولوجية تشتمل على الاختلاف فيما بين الكائنات الحية من جميع المصادر. وفي النظم الإيكولوجية المتصحرة يكون التنوع البيولوجي قد تضرر إلى حد أنه يعجز عن توفير أسباب عيش البشر بالاستناد إلى عملية الرعي الحرة للماشية. وبالتالي يفضي التصحر إلى التقليل من إنتاجية الأرض ويؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي.

١٤- وإن البناء المعقد للغطاء النباتي الموجود على سطح الأرض ونظم الجذور الكامنة تحت السطح تحمي التربة السطحية من أثر الأمطار والرياح. وبما أن أنواع النباتات في الأراضي الجافة تعتمد على التربة من أجل الحصول على الماء والمغذيات يمكن تصور أن يسهم التنوع النباتي في النظام الإيكولوجي للأراضي الجافة لا فقط في حماية التنوع البيولوجي وإنما يسهم أيضا في حماية التربة السطحية من التآكل. علاوة على ذلك، وبما أن تربية الماشية بالطريقة التقليدية تعتمد على الغطاء النباتي الذي يعتمد في حد ذاته على التربة يمكن أيضا تصور أن إدارة المراعي التقليدية في الأرض الجافة قد استرشدت ولم تزل تسترشد بالوعي بحفظ التربة. وعلى هذا النحو لا يستبعد أن تكون استخدامات المراعي بشكل تعود بالضرر على التنوع البيولوجي في الأراضي الجافة وتسبب وتسرع تآكل التربة السطحية عاملا يُفضي في نهاية المطاف إلى التصحر.

تنمية الأراضي الجافة: التملّح في الأراضي التي تحظى بالري

١٥- تملّح الأرض هو نتيجة لعملية الري غير السليمة. فبسبب ارتفاع معدلات التبخر في الأراضي الجافة وبما أن شح المياه لا يسمح باستخدام كميات كبيرة من الماء لغسل التربة قد يتسبب ري الأراضي القاحلة بشكل خاطئ في تملّح التربة. ومعدات التملّح تختلف باختلاف ممارسات الري واستخدامات الأرض. وقد يصل تملّح التربة في نهاية المطاف إلى نقطة قصوى يتعذر عند تجاوزها الحفاظ على الأراضي الزراعية وبالتالي يتم التخلي عنها. ونباتات المراعي الأصلية التي لا تطيق درجة عالية من الأملاح قد تجعل عملية تحويل المراعي إلى أراض زراعية عملية صعبة إلى حد ما وقد يتعذر إلى الأبد استصلاح تنوعها النباتي.

باء - تغير المناخ والتنوع البيولوجي والتصحر

تغير المناخ والغطاء النباتي

١٦- يقوم الغطاء النباتي بدور البالوعة للكربون، فالنباتات تحول غاز الدفيئة الجوي الذي يحدث بشكل طبيعي وهو ثاني أكسيد الكربون إلى مادة عضوية صلبة أي أنسجة تشكل أجهزة النباتات والجذوع والعروق والأوراق وما إلى ذلك. وعلى هذا النحو فإن الكائنات الحية على الكرة الأرضية، التي تشكل النباتات الشطر الكبير منها من حيث الكتلة تؤدي وظيفة "الخزان" بالنسبة للغلاف الجوي الطبيعي. وإن أي ضرر يلحق بهذا الخزان يتسبب في إطلاق الكربون المخزّن إلى الجو في شكل ثاني أكسيد الكربون ويعوق بقية الوظائف التي تؤديها البالوعة.

١٧- وعندما تتحول المراعي إلى أراضٍ زراعية قد يكون الغطاء النباتي الذي يشكله المحصول الزراعي أكبر حتى من الغطاء النبات الطبيعي. ولكن هذا لا يعني أن بالوعة الكربون تزداد. فالكثير من الحصائل سنوية وتحصد لتستخدم بعد أشهر قليلة. وتنتج عن هذا الاستخدام أكسدة الكربون العضوي الأمر الذي يولّد

ثاني أكسيد الكربون. وهناك في كثير من الأحيان فاصل زمني بين فترة الحصاد وفترة الزرع المقبلة وهي فترة قد تضمحل فيها القدرة التي توفرها بالوعة الكربون.

١٨- وإن الطاقة التخزينية للكربون التي يملكها نظام إيكولوجي وكثافة ما تؤديه من خدمات البالوعة تتحدد إلى مدى بعيد بمبلغ المادة النباتية القائمة. وبالرغم من أن بعض الأنواع يمكن أن تُستبدل فإن درجة التكرار في التفاعلات الوظيفية لأنواع الأراضي الجافة لم تقيّم حتى الآن. ولذلك من باب الحيطة الحفاظ على التنوع البيولوجي بأسره كإجراء تحوطي للحفاظ على القدرة التي يوفرها الغطاء النباتي للأراضي الجافة بوصفه بالوعة.

تغيّر المناخ العالمي والتصحر الإقليمي

١٩- إن التصحر وثيق الترابط بتخفيضات الخزانات والمستودعات الكربونية العالمية. ومن هذه الزاوية، يساهم التصحر في الاحترار العالمي مع ما ينتج عنه من آثار على المستويين الإقليمي والمحلي. ويتنبأ بأن زيادة في الحرارة العالمية مقدارها درجة مئوية أو درجتان مئويتان ستحدث في الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٣٠ و٢٠٥٠ وذلك نتيجة لتغير المناخ في مناطق تأثرت بمفعول التصحر[٥]. ويتوقع أن يحدِث هذا، على سبيل المثال، تبخرا أعلى مستوى وهبوطا في رطوبة التربة وزيادة في تردي التربة في الشرق الأوسط والمناطق القاحلة من آسيا؛ ويزيد من تكرار الجفاف في أفريقيا ويضاعف إمكانيات تعرض الأراضي القاحلة وشبه القاحلة للتصحر. على هذا النحو وعلى حين يتوقع أن يتسبب تغير المناخ في استفحال عمليات التصحر على الصعيدين الإقليمي والمحلي فإن أسباب ونتائج التصحر تفاقم بدورها تغير المناخ العالمي وذلك من خلال تأثيرها في الغطاء النباتي.

خامسا - مجالات للتعاون المؤسسي من أجل استكشاف نواحي التآزر فيما بين اتفاقيات ريو

٢٠- يتناول هذا القسم عدة مجالات للتآزر فيما بين الاتفاقيات وفقا للترتيب الذي ترد به هذه المجالات في اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التصحر.

(أ) العلم والمراقبة المنهجية والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا واحتيازها وتطويعها وتطويرها

٢١- انطلقت عملية الاتصال الأولي بين الأمانات من أجل تعزيز الروابط فيما بين الهيئات الفرعية التابعة للاتفاقيات وهي: الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي، والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ولجنة العلم والتكنولوجيا التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. بالإضافة إلى ذلك، قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والبنك الدولي، والوكالة الوطنية الأمريكية للملاحة الجوية والفضاء بمبادرة مشتركة لاستكشاف الروابط العلمية والمتعلقة بالسياسات العامة فيما بين الاتفاقيات البيئية العالمية. والتقرير المعنون "ربط القضايا البيئية بالاحتياجات الإنسانية: فرص لعمليات التدخل الاستراتيجي" عُرض من قبل برنامج

الأمم المتحدة للبيئة أثناء الدورة الرابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعقودة في بوينس آيرس، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وكذلك التأمت حلقة عملية مؤخرا عقدتها الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في مدينة روما في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وانعقد بعدها مباشرة اجتماع تقني للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتم تناول قضية استخدام الأرض وتغير استخدام الأرض والحراجة. علاوة على ذلك سيعمد معهد الموارد العالمية في إطار جهد مشترك بينه وبين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد مساهمة في الروابط العلمية المشتركة وقت إعداد تقرير الموارد العالمية لعام ٢٠٠٠.

٢٢- وفي هذا السياق، هناك إمكانيات هائلة للاضطلاع بجهود مشتركة لإقامة شبكات لتقوية القدرات العلمية في البلدان النامية دعما لالتزاماتها في إطار اتفاقيات ريو. بالإضافة إلى ذلك، بوسع الأطراف في الاتفاقيات النظر في إنشاء أفرقة مشتركة فيما بين الهيئات الفرعية الثلاث لمعالجة القضايا ذات الاهتمام المشترك من قبيل نقل التكنولوجيا وتطويعها وتردي الموارد في المناطق الساحلية وإجراء تقييم متكامل لتأثير المناخ.

٢٣- وسيلزم بذل جهود خاصة من أجل دمج الأفرقة على المستويات الوطنية مع مختلف المجموعات العلمية والأكاديمية العاملة في هذه المجالات بغية تنمية قدرتها على مساعدة الحكومات على رسم السياسات.

(ب) بناء القدرات، بما في ذلك نُهج للعمل على الصُعد العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية والمحلية[٦]

٢٤- يجدر في هذا المقام أن يشار إلى ثلاثة برامج على الأقل قائمة حاليا. وهي أولاً، برنامج اليونسكو المعني بالبيئة وتثقيف السكان من أجل التنمية الذي يعمل بالاشتراك مع أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر سعيا لوضع نهج مشتركة لتحقيق التآزر في مجال التعليم. ثانياً، قامت أمانات اتفاقية ريو الثلاث باستحداث برامج لبناء القدرة في نخبة من البلدان بمساعدة من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث والبرامج التدريبية التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأخيراً، ما انفكت وحدة الإعلام بشأن الاتفاقيات التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تقدم المساعدة لأمانات الاتفاقيات في أنشطتها المتعلقة بالإعلام العام والتوعية. وقامت مؤسسات عديدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها بوضع مادة قيّمة تتعلق بالتوعية. وفي هذا الصدد يكون من المفيد إنشاء قاعدة بيانات مشتركة تنطوي على مواد توعوية ليتم نشرها بصورة منتظمة على كافة نقاط الاتصال الوطنية التابعة للاتفاقيات. وفي سياق المتابعة لحلقة العمل المكرسة للتآزر التي نظمها عام ١٩٩٧ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيجري الاضطلاع بعمل مشترك لتعيين الاحتياجات من بناء القدرة لنقاط الاتصال الوطنية ولوضع الردود الملائمة.

(ج) نظم المعلومات: تبادل المعلومات وإنشاء الشبكات وآليات المقاصة

٢٥- بدأت أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عملية لوضع برنامج مشترك لاستكشاف جوانب التآزر في إدارة المعلومات بما في ذلك تقديم الدعم لإدارة المعلومات على المستوى الوطني وفتح موقع على شبكة الاتصال العالمي (الويب) واستحداث قواعد بيانات وروابط مشتركة مع العمليات ذات الصلة بهذا المجال. وهذه خطوة أولى صوب إنماء وتعزيز عملية تبادل وتقاسم المعلومات فيما بين الأمانات الثلاث ونقاط الاتصال الوطنية التابعة لها. ويمكن أن تتطور بحيث تشجع الشراكات والمزيد من الكفاءة والفعالية في مساعدة الحكومات وغيرها من المنظمات ذات الصلة في مجال تنفيذها للاتفاقيات. بالإضافة إلى ذلك، وعملا بتوصية حلقة العمل المكرسة لجوانب التآزر وما تلتها من مشاورات، أنشأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع الأمانات موقعا على شبكة الاتصال العالمية (الويب) تحتوي على قاعدة بيانات مشتركة لنقاط الاتصال الوطنية للاتفاقيات الثلاث جميعها فضلا عن المواد الأخرى ذات الصلة بعملية تحقيق التآزر.

(د) الآلية المالية (مرفق البيئة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية)

٢٦- يجري العمل حثيثا، ولا سيما على صعيد مرفق البيئة العالمية، للتصدي للروابط وجوانب التآزر الممكنة فيما بين الاتفاقيات الثلاث ومواضيع أخرى في إطار مرفق البيئة العالمية مثل المياه الدولية وحماية طبقة الأوزون[٧]. وهناك وكالات مانحة متعددة الأطراف وثنائية لها صلة بالموضوع (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والصندوق الفرنسي للبيئة العالمية) مهتمة هي الأخرى بدعم الجهود المماثلة. والمتوقع أن تعمد، بعد إنشاء الآلية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، في إطار الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، إلى توفير الدعم لمثل هذه المبادرات. بيد أن هناك الكثير مما ينتظر عمله لتسهيل التعاون الأوثق فيما بين الوكالات المانحة المعنية المتعددة الأطراف والثنائية بحثا عن المزيد من الفعالية والكفاءة في استثمار مواردها. ويمكن، بوجه خاص، أن تبذل جهود لخلق شراكة قوية بين مرفق البيئة العالمية والآلية العالمية للتصدي لاحتياجات الاتفاقيات الثلاث بشكل يتسم بالتكامل التام بما يعود بالنفع على الأنشطة الوطنية المسخّرة لتنفيذ الاتفاقيات على النحو الفعال.

(هـ) تقديم التقارير الوطنية وتبليغ المعلومات

٢٧- تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، استجابة منها لولايتي الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة ولجنة التنمية المستدامة، بالتصدي هي الأخرى لاحتياجات تبسيط عملية التبليغ الوطني في إطار الاتفاقيات، وبرنامج عمل القرن الـ ٢١ والعمليات ذات الصلة. وقد انطلقت الاتصالات الأولية فيما بين أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لوضع برنامج مشترك لمساعدة نخبة من الأطراف على أن تنسق على الصعيد الوطني تقاريرها/بلاغاتها المقدمة إلى الاتفاقيات الثلاث.

٢٨- وصياغة التقارير الوطنية في إطار الاتفاقيات الثلاث تقتضي جهودا جبارة من الأطراف. ومن المستصوب وضع آلية يمكن بفضلها تنسيق مثل هذه الجهود بما يسمح بالاستخدام الأفضل للقدرات الوطنية وكفالة بناء القدرة ذات التوجه الطويل الأجل لدى نقاط الاتصال. بالإضافة إلى ذلك يمكن أن تساعد إلى حد

كبير على الاستخدام الأكثر فعالية وكفاءة لموارد الأمانات الثلاث في توفير المساعدة لنقاط الاتصال الوطنية عن طريق تبادل وتقاسم المعارف والخبرات وغير ذلك من الموارد حسب الاقتضاء عند الاستجابة للمطالب الوطنية. وينبغي لكل تقرير أن يشير إلى علاقته وارتباطاته بالتقارير المقدمة امتثالا للاتفاقية الأخرى.

(و) المبادئ والإجراءات: المصطلحات والتعاريف، التدابير لتسوية مسائل التنفيذ وآليات تسوية المنازعات وما إلى ذلك

٢٩- قام مركزا القانون البيئي التابعان لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة باتخاذ تدابير في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك يقوم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث بالاشتراك مع مركز القانون البيئي التابع للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة بوضع برنامج دولي للتدريب على تطبيق القانون البيئي. وهذه المبادرات تستهدف القيام تدريجيا وبمساعدة المؤسسات الأكاديمية ذات الصلة بوضع مبادئ ونهج وإجراءات مشتركة لتعزيز ممارسة التنمية المستدامة عن طريق استمرار توطيد القاعدة التشريعية اللازمة لوضع السياسات. وتدعو الحاجة إلى قيام تعاون أوثق مقرون بطرائق واضحة بين المؤسسات المذكورة أعلاه والأمانات الثلاث لتعزيز آثار هذه المبادرات والمساعدة على نشر ما تحققه من نتائج أولية.

(ز) مؤتمرات الأطراف والهيئات الفرعية: وضع الجدول الزمني للاجتماعات والتمثيل المناسب والتجمعات الوطنية والمكاتب والمكاتب الموسعة وما إلى ذلك

٣٠- شددت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها الاستثنائية التاسعة عشرة (٢٣-٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧) على حقيقة أنه بالنظر إلى العدد المتزايد لهيئات صنع القرار المعنية بمختلف جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية، تتضاعف بشكل غير مسبوق الحاجة إلى تحسين تنسيق السياسات على الصعيد الحكومي الدولي، وكذلك من أجل بذل جهود مستمرة ومتضافرة من أجل تعزيز التعاون فيما بين أمانات هيئات صنع القرارات هذه. وأوصت بأنه "ينبغي لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات الموقعة في مؤتمر ريو أو كنتيجة له، وكذلك الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بالتنمية المستدامة، أن تتعاون في استكشاف طرق وسبل التعاون فيما بينها للعمل على تقدم التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقيات". واقترحت بالإضافة إلى ذلك "أن تولي أمانات الاتفاقية لتحسين الجدول الزمني للاجتماعات وتكامل متطلبات تقديم التقارير الوطنية وتحسين التوازن بين دورات مؤتمرات الأطراف ودورات هيئاتها الفرعية ...".

٣١- وبالنظر إلى ترتيباتها المؤسسية وارتباطها إدارياً بالأمانة العامة للأمم المتحدة، سيتسنى لأمانتي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، بداية من عام ١٩٩٩، أن تخططا معا وتشتركا في الموارد وفي الجهود عند عقد الاجتماعات في بون.

٣٢- ومن خلال الجهود التعاونية، يمكن زيادة فعالية الاجتماعات وتسهيل اشتراك الأطراف والمراقبين في دورات مؤتمرات الأطراف والهيئات الفرعية عن طريق التخطيط للاجتماعات وعقدها بطريقة منسقة، بما في ذلك تنظيم نشاطات لا فاصل بين آجالها حيثما أمكن ذلك.

سادسا - الخطـــوات المنتظرة: أولويات وطرائق تعزيز التعاون فيما بين اتفاقيات ريو بما يتفق مع عمليات تنفيذها الفعال

٣٣- قد يرغب مؤتمر الأطراف في نظر وإقرار مسار العمل المقترح في هذه الوثيقة ويسدي النُصح لأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن كيفية تحديد المجالات ذات الأولويات وطرائق التعاون في موضوع نواحي التآزر. وتقترح الفقرات التالية خطوات منتظرة ممكنة لينظر فيها مؤتمر الأطراف في دورته الثانية. وايراد بهذا الشكل لا يعني ضمنا أي ترتيب للأولويات ويمكن الاضطلاع بها بصورة مشتركة أو مستقلة بحسب ما يتفق عليه الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

٣٤- وقد يرغب مؤتمر الأطراف في تشجيع صياغة تدابير محددة على المستوى الوطني من أجل زيادة تطوير عمليات التآزر التي من شأنها أن تسهم في التنفيذ الأكثر كفاءة لاتفاقيات ريو. واعتمادا على المبادرات الوارد ذكرها في الأقسام المتقدمة أعلاه يمكن اتخاذ إجراء على الصعيد الوطني فيما بين نقاط الاتصال لمختلف الاتفاقيات بغية تعزيز التآزر وطلب المزيد من التوجيه من مؤتمر الأطراف المعني بشأن مبادرة تآزر مشتركة.

٣٥- ويمكن لمؤتمر الأطراف أن يطلب من الأمانة مواصلة الحوار مع أمانات الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالموضوع فضلا عن المنظمات الدولية وذلك بغية التماس التآزر وتوفير المساعدة المشتركة لنقاط الإتصال الوطنية من أجل صياغة التقارير والبلاغات الوطنية.

٣٦- وقد يرغب مؤتمر الأطراف أيضا في الطلب إلى الأمانة مواصلة التعاون الذي انطلق مع أمانات الاتفاقيات الأخرى والمنظمات الدولية ذات العلاقة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومرفق البيئة العالمية.

٣٧- وأخيرا، هناك توافق متزايد في الآراء من أجل إيلاء المزيد من الاهتمام للتعليم وأنشطة التوعية العامة دعما لاتفاقيات ريو. ومن شأن القيام بمبادرة تآزر مشتركة لدعم استحداث قواعد بيانات بشأن المواد التعليمية ومواد التوعية العامة بالتعاون مع اليونسكو والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة ضمن جملة مؤسسات، أن يوفر مساعدة فعالة التكلفة لنقاط الاتصال الوطنية. وهذا يكون مكمّلا للجهود الرامية إلى التثقيف وتنمية الوعي بقضايا التنمية المستدامة وبالخصوص إدماج الوعي بالتنوع البيولوجي بتغير المناخ والتصحر في عمليات وضع السياسات الوطنية. ويمكن لهذه المبادرة أيضا أن تدرج مواضيع كهذه في المقررات الدراسية وفي برامج تدريب المدرسين. بالإضافة إلى ذلك من شأنها أن تساعد على الوفاء باحتياجات التوعية العامة وإبقاء عامة السكان والمنظمات ذات العلاقة بالموضوع على اطلاع بالتطورات والموارد المتاحة على الصعيد الدولي.

الحواشي

(١) جميع الاتفاقيات المشار إليها أعلاه تسمى في هذه الوثيقة "اتفاقيات ريو"، وذلك على سبيل الاستنساب.

(٢) "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950)، ١٤ تموز/يوليه ١٩٩٧، الصفحة ٨٠، الفقرة ٢٤٨.

(٣) اجتماع التشاور الخاص للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة حول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها وما يتصل بهما من اتفاقات بيئية متعددة الأطراف، الذي عـُقد في نيروبي، كينيا، في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

(٤) يعتمد هذا الجزء على الورقة التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "نواحي التآزر في التنفيذ الوطني لاتفاقات ريو"، آب/أغسطس ١٩٩٨، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(٥) *The Regional Impacts of Climate Change*. 1998. Edited by R. T. Watson, M. C. Zinyowera and R. H. Moss, Cambridge University Press, Cambridge.

(٦) هناك أنشطة عديدة أخرى استـُحدثت فيما يخص هذه المواضيع قامت بها وكالات ولم تتم دوما بالتعاون مع أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. والعديد من الوكالات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تنهض ببعض الأنشطة التي تعنى بجوانب التآزر فيما بين اتفاقيات ريو وهي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة (الوحدة التابعة لمرفق البيئة العالمية، برنامج التصحر، وما إلى ذلك) وشعبة الطاقة المستدامة والبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف، ووحدة مرفق البيئة العالمية، القدرة للقرن ٢١) ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية (فيما يتعلق باتفاقية مكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالدرجة الأولى)، ومنظمة الأغذية والزراعة، فيما يخص اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بالدرجة الأولى)، واليونسكو والبنك الدولي ومرفق البيئة العالمية واللجان الاقتصادية الإقليمية والمصارف الإنمائية الإقليمية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة والصندوق العالمي للطبيعة والعديد من المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية الأخرى.

(٧) انظر: "A Framework of GEF Activities Concerning Land Degradation", GEF, Washington, 1996 and "Synthèse du séminaire de Ouagadougou (1-3 Juillet 1997) sur le Fonds pour l'Environnement Mondial et la lutte contre la désertification", Secrétariat de l'Etat Français à la Coopération - SOLAGRAL, novembre 1997.

- - - - -